

أثر اختلافِ القراءاتِ عند حفص وحمزة في استنباطِ الأحكامِ الفقهية

عبد الوهاب محمود عبد الباسط
ماجستير - قسم الدراسات الإسلامية
1438 هـ . 2017 م .

الحمد لله وكفى ، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى ، وبعد:
لقد كان الأئمة الفقهاء رحمهم الله تعالى على علم كبير بالقراءات ، وكانوا يهتمون بها اهتماماً عظيماً ، وذلك لكونهم يبحثون عن وجوهها للاستدلال بها على الأحكام الشرعية ، وما يترتب على القراءات من آثار فقهية ، وقد جمع بعضهم بين علمي الفقه والقراءات وأتقن كلا العلمين .

ومن هؤلاء الذين اهتموا بالعلمين معاً : الإمام المفسر أبو عبد الله القرطبي⁽¹⁾ ، (توفي سنة : 671 هـ) المفسر الذي جمع في كتابه : "الجامع لأحكام القرآن" بين القراءات القرآنية ، و الأحكام الفقهية .

وكان الأئمة الفقهاء مع مكانتهم ورفعة شأنهم ، وغزارة علمهم يعظمون علماء القراءات ، ويرجعون إليهم في بعض الأمور التي تعترضهم ، ومن ذلك قول الأمام أبي حنيفة⁽²⁾ - رحمه الله تعالى - ، (توفي سنة: 151 هـ) للإمام حمزة⁽³⁾ (توفي سنة: 156 هـ) : " شيعان غلبتنا فيهم ، لسنا ننازعك فيهما : "القرآن والفرائض" ⁽⁴⁾ .

والإمام أبو حنيفة كان ممن روى القراءة عن الأعمش⁽⁵⁾ : (توفي: 148 هـ) ، وعاصم (توفي: 127 هـ) ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى⁽⁶⁾ .

وقد شهد إمام دار الهجرة مالك بن أنس⁽⁷⁾ - رحمه الله - ، (توفي: 179 هـ) لإمامين من أئمة القراءة من المدينة المنورة في عهده في القراءات ورَّكَّاهما وهما : الإمام نافع ، والإمام جعفر⁽⁸⁾ .
رحمهما الله . .

قال مالك عن أبي جعفر ، (توفى : 33هـ): " كان أبو جعفر رجلاً صالحاً يُقْرئُ الناس في المدينة " (9) . ولولا معرفة الإمام مالك رحمه الله بعلم القراءات ، وفهمه لهذا العلم فهماً دقيقاً ، لما شهد بالصلاح والإقراء للإمام أبي جعفر - رحمه الله - .

وقال عن قراءة نافع ، (توفى : 169هـ) : " قراءة أهل المدينة سنة ، قيل له : قراءة نافع ، قال : نعم " .

وحينما سُئل عن حكم الجهر بالسلمة قال: سلوا نافعاً ، فكل علم يُسأل عنه أهله ، ونافع إمام الناس في القراءة " (10) .

وكما شهد الإمام مالك - رحمه الله - لنافع بمعرفته بالقراءة شهد له الشافعي (11) ،

(توفى : 204هـ) بذلك أيضاً ، إذ يقول عن قراءة نافع : " قراءة نافع ، وحسبك برجل قرأ عليه مالك " .

وحين سُئل الإمام أحمد بن حنبل (12) ، (توفى : 241هـ) عن القراءات أيها أحب إليه؟ ، قال : قراءة أهل المدينة ، أى : قراءة نافع ، قيل : فإن لم يكن فقراءة عاصم من رواية أبي بكر بن عياش ، (توفى : 193هـ) (13) ، وأثنى على قراءة أبي عمرو البصرى ، (توفى : 155هـ) (14) .

والعلماء والفقهاء رحمهم الله يوجبون العمل بالقراءتين كلتيهما مادامتا متواترتين ؛ لأنه لا أولوية بينهما مادامت كل واحدة منهما قد ثبت قرآنيتهما وتواترها أجمع المسلمون على جواز القراءة بها والعمل بما يترتب عليها ، ومن ذلك ما جاء في أحكام القرآن لابن عربي (15) : " إن القراءة يبنى عليها المذهب ولا يقرأ بحكم المذهب ، والقراءتين كالأيتين يجب العمل بهما (16) .

ويقرر شيخ الإسلام ابن تيمية (17) - رحمه الله - ، (توفى : 728هـ) فضل العالم بالقراءات على غيره بقوله : " أمّا نفس معرفة القراءة وحفظها فسنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول ، فمعرفة القراءات التي كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يقرأ بها ، أو يُقْرئهم على القراءة بها ،

أن يُرَاجِعُهَا قبل انقطاع الدم وهذا قول عمر وعبد الله وعبادة بن الصامت وأبي الدرداء .

وروى الإمام عامر الشَّعْبِيُّ (23) ، (توفى : 103هـ) : عن ثلاثة عشر من الصحابة منهم : أبو بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس ذلك ، " فإذا كان حكم انقطاع الدَّم قبل الاغتسال حكم اتصاليه ، وهذا معناه : حتى ينقطع حيضهنَّ ، ويجوز أن يكون المعنى : يطهرنَّ تطهراً تاماً إذا اغتسلنَّ . (24)

وأما من قرأ : **جَيِّطَهْرَنَ** بالتشديد فالمعنى يتطهرن بالماء ، والمراد الاغتسال لأنهنَّ ما لم يغتسلن فهم في حكم الحيض في كثير من الأشياء ، ويسند ذلك إلى الاتفاق في : **جِئْ كَيْفَ** لا يكون إلا في الاغتسال (25) .

وقال الفراء ، (توفى : 207هـ) : " معنى : **جِئْ** ينقطع عنهنَّ الدم ، و : **جَيِّطَهْرَنَ** يغتسلنَّ بالماء ، والتشديد أحب الوجهين إلينا " . (26)

وقد رجح الطبري (27) ، (توفى : 310هـ) أيضاً قراءة التشديد :

جَيِّطَهْرَنَ قال : " بمعنى : يغتسلنَّ " ؛ للإجماع أنه حرام على الرجل أن يقرب امرأته بعد انقطاع الدم حتى **التطهَّر** " . (28)

ويؤكد ذلك قوله **جِئْ كَيْفَ** ، فكما أنَّ الجنب يتطهَّر بالماء إذا وجدوه ، كذلك الحائض لا اجتماعها في وجوب الغسل عليها ، وأنَّ لفظ المتطهر يختص بالتطهير بالماء ، أو ما قام مقامه ، وقال الشاعر يعقوب (30) :

أبا مالكٍ مالتْ برأسِكِ نشوةً وبالبشرِ قتلى لم تُطهَّرْ ثيابُها (31)

وقُتِرَ بأنه لم يطلب بثأرهم أحْم إذا قتلوا قتيلاً ، قالوا: دمه في ثوب فلان يعنون :

" القتال " ، ومنه قوله **جِئْ كَيْفَ** . . . **جِئْ كَيْفَ** . . . (32)

فوصفهنَّ بالطهارة - يحتمل أمرين :

الأمر الأول : يجوز أن يكون : **جِئْ كَيْفَ** مما يكون فيهنَّ من الحيض ونحوه من القدارة الأمر الثاني : ويجوز أن يكون مُطَهَّرَات من الأخلاق السيئة لما فيهنَّ من حُسن النَّبْعِ (33) .

وقال ابن خالويه⁽³⁴⁾، (توفى :370هـ) : الحُجَّة لمن شدد أنه طابق بين اللفظين لقوله:

چِیْطَهْرَنْ چِ ، والحُجَّة لمن خفف: چِ عے چِ أنه أراد : حتى ينقطع الدم لأنَّ ذلك ليس من فعلهن ، ثُمَّ قال : یعنی بالماء ، ودليله على ذلك قول العرب : طَهَّرَتِ المرأَةُ من الحيضِ فهِی طاهرٌ⁽³⁵⁾ .

و قال الشيخ نظام الدين النيسابوري⁽³⁶⁾ ، (توفى : 258هـ) : من قرأ : چِ عے چِ بالتخفيف ، فانتفاء الحرمة عند انقطاع الدم ، ومن قرأ چِیْطَهْرَنْ چِ بالثقل ، فالنهاية تطهرها بالماء ، والجمع بين القراءتين يكتب نهاية حصول انقطاع الدم ، وتطهيرها بالماء.⁽³⁷⁾ والسؤال هو .. هل يجوز وطء الحائض إذا تطهرت قبل الغسل ؟

القول الأول:-

ذهب المالكية⁽³⁸⁾، والشافعية⁽³⁹⁾، والحنابلة⁽⁴⁰⁾ إلى: عدم جواز وطء الحائض إذا طهرت قبل الغسل حتى تغتسل ، أو تتيمم حتى يصح التيمم ، وهو قول زُفر⁽⁴¹⁾ من الحنفية⁽⁴²⁾ ، وحكاه ابن المنذر⁽⁴³⁾ ، عن الزهري ، وربيعة الرأي⁽⁴⁴⁾ ، وسفيان الثوري ، والليث بن سعد⁽⁴⁵⁾ ، واختاره بن جرير⁽⁴⁶⁾ ، ونسبه ابن قدامة إلى أكثر أهل العلم⁽⁴⁷⁾ ، واحتجوا بقراءة التشديد : چِیْطَهْرَنْ چِ وقالوا : "إنها صريحة في اشتراطها" .

والحنابلة قالوا : "يحل للرجل أن يستمتع من امرأته بجميع أجزاء بدنها وهي حائض أو نفساء بدون حائل ؛ ولا يحرم عليه إلا الوطء فقط" .

. جاء في المغنى لابن قدامة⁽⁴⁸⁾ ، (توفى : 671هـ) : قال ابن عباس وبعض المفسرين: "قوله

تعالى : چِ عے چِ بأنه إذا اغتسلن ، وهذا جمعُ بين القراءتين".⁽⁴⁹⁾

ودليلهم : أن صيغة التفعُّل تنطلق على فعل المكلفين لا على فعل غيرهم ، وهو أظهر في

المعنى ، أى: الغسل بالماء في الطهر الذي هو انقطاع الدم .

وذهب المالكية إلى أنه يحرم وطء الحائض خلال نزول الدم باتفاق ، والمشهور عندهم المنع ولو بجائل في الجواز من الخطى ، إذ قد يهيج فلا يستطيع منع نفسه ، والمالكية بينون قواعد مذهبهم عن الأسباب الموصلة ، ويعبرون عن ذلك بسد باب الذرائع.(50)

القول الثاني :- المستند إلى قراءة التخفيف: **چے چے** فلها وجهان :

الأول : معناها يغتسلن وهو في اللغة .

الثاني : الإباحة معلقة بشرطين :

الشرط الأول : انقطاع دمهن .

الشرط الثاني : تطهرن وهو اغتسالهن .

وما علق بشرطين لا يُباح بأحدهما . ، ومثلوا لذلك بما جاء في قوله **ٹچي پ پ د د نا** **نا ئه ئه ئو ئو ئو ئو ئو** چ(51)

فعلّق الحكم وهو دفع المال على شرطين وهما : الشرط الأول : بلوغ النكاح ، الشرط الثاني : إيناس الرشد .

ولا يجوز دفع المال للبالغين الذين كانوا يتامى إلا بعد تحقق بلوغ النكاح وإيناس الرشد ، وقبل التحقق من ذلك فلا يجوز دفع المال إليهم ، وكذلك لا يجوز للزوج أن يجامع زوجته إلا بعد انقطاع الحيض و الإغتسال ، وقبل انقطاع الدم والإغتسال يحرم عليه الجماع.(52)

وقد جمع الحنفية بين القراءتين فحملوا قراءة التخفيف: **چے چے** إذا ما كان

انقطاع الدم لأكثر مدة الحيض عندهم " عشرة أيام " ، وقراءة التشديد:

چيٲھڑن چ إذا ما كان انقطاع الدّم لأقل من " عشرة أيام " .

قال العيني(53) ، (توفى : 588هـ) : " قلنا بقراءة التشديد : **چيٲھڑن** چ تقتضى حرمة

الوطء إلى غاية الغسل ، وقراءة التخفيف: **چے چے** إذا ما كان الانقطاع لعشرة أيام رفعا للتعارض بين القراءتين".(54)

القول الثالث :- وهو ما ذهب إليه ابن حزم الظاهري(توفى : 456هـ)(55) بقراءة

التخفيف لكنّه لم يقصر التطهر على غسل جميع الجسد ، وقد جاء في المحلى : "وأما وطء

زوجها فإذا رأت التطهر فلا يحل إلا بأن تغسل جميع رأسها وجسدها بالماء أو تتيّم ، فإن لم

ومن قرأ : **چ ي چ** نقضه لأنها مفاعلة .

القول الأول:- وهو رأى أبو حنيفة (رحمه الله) إلى أنّ مباشرة الرجل للمرأة في ما دون الجماع لا تنقض الوضوء⁽⁷⁸⁾ ، قال العيني في البناية : "إنّ اللمس لا ينقض بلمس أى جزء من أجزاء البدن ؛ ولو كان اللمس والملمس عاريان ؛ إلا أن ينتشر دكّره ، أو أن يخرج منهما شيء" ، فَيُنْقَضُ باللمس والإنتشار جميعاً⁽⁷⁹⁾ ، وهو قول على وابن عباس وطاووس والحسن ومسروق⁽⁸⁰⁾ .

واستدلوا على ذلك بالآتي:

1- أن اللمس معناه الجماع فاللمس كناية عن الجماع والكناية أبلغ من التصريح ، وتمسكوا بقراءة : **چ ي چ** على المفاعلة التي تكون بين اثنين لأن كل واحد من الزوجين يمس الآخر أثناء الجماع ، يقول الجصاص: "فمن قرأ : **چ ي چ** فظاهره الجماع لاغيره لأن المفاعلة لا تكون إلا من اثنين إلا في أشياء نادرة كقولهم : (قاتله الله ، وجزاه الله ، وعافاه الله) ، ونحو ذلك ، وهى أحرف معدودة لا يُقاس عليها أغيارها ، والأصل في المفاعلة أنّها بين اثنين ، وإذا كان ذلك حقيقة اللفظ ، فالواجب حمله على الجماع الذى يكون منهما جميعاً"⁽⁸⁰⁾ .

2- حديث عائشة أنّها طلبت النبي - صلى الله عليه وسلم - ليلة ، قالت: فوقعت يدي على أخص قدمه وهو ساجد يقول: أَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عَقُوبَتِكَ ، وبرضاك من سَخَطِكَ"⁽⁸¹⁾ .

فلو كان مس المرأة مُحَدِّثاً لما مضى رسول الله في سجوده ؛ لأنّ المُحَدِّث لا يجوز له أن يبقى على حال السجود .

3- قال أبو قتادة: أنّ النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يُصَلِّي وهو حَامِلٌ أُمَامَهُ بنت أبي العاص ، فإذا سجد وضعها وإذا رَفَعَ رَأْسَهُ حَمَلَهَا . ومعلوم أنّ من فعل ذلك لا يخلوا من وقوع يده على شيء من بدنها ؛ فثبت بذلك أنّ مس المرأة ليس بحدث⁽⁸²⁾ .

قالت عائشة إنّ النبي - صلى الله عليه وسلم - قَبَّلَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ وَخَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ⁽⁸³⁾ . وفي رواية للنسائي عن عائشة بإسناد صحيح " فإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ مَسَّنِي

بِرَجْلِهِ (84) ، واحتجوا بالقياس على المحارم والشعر فقالوا ولو كان اللمس ناقضا لنتقض لمس الرجل ، كما أن لمس الرجل الرجل كلمس المرأة المرأة (85) . وعن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كَانَ يُقَبِّلُ بَعْدَ الْوُضُوءِ ثُمَّ لَا يُعِيدُ الْوُضُوءَ (86) .

4- وقال ابن عباس إن الله حي كريم يعف ويكفى ، فعبر عن المباشرة بالملامسة وأيضا لتشمل الآية الحديثين الأصغر والأكبر (87) .

5- كما روى أَنَّهُ كَانَ يُقَبِّلُ بَعْضَ نِسَائِهِ وَهُوَ صَائِمٌ ، قَالَ الْجِصَّاصُ : " وَلَا يَجُوزُ أَنَّهُ قَبْلَ خَمَارِهَا أَوْ ثَوْبِهَا لَوَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْمَلَ اللَّفْظَ عَلَى الْمَجَازِ بِغَيْرِ دَلَالَةٍ إِذْ حَقِيقَتُهُ أَنْ يَكُونَ قَدْ بَاشَرَ جِلْدَهَا حَيْثُ قَبَّلَهَا ، الثَّانِي : أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ مِنْ نَقْلِهِ (88) .

6- لمس المرأة بشهوة مما تعم به البلوى ، والبلوى بذلك أعمُّ منها باللول أو الغائط ونحوهما ، فلو كان حدثا ما أخلى به النبي - صلى الله عليه وسلم - الأُمَّةَ مِنَ التَّوْقِيفِ عَلَيْهِ لِعَمُومِ الْبَلْوَى بِهِ وَحَاجَتِهِمْ إِلَى مَعْرِفَةِ حُكْمِهِ وَلَا جَائِزَ فِي مِثْلِهِ الْإِقْتِصَارَ بِالتَّبْلِيغِ إِلَى بَعْضِهِمْ دُونَ الْبَعْضِ ، فَلَوْ كَانَ مِنْهُ تَوْقِيفٌ لَعَرَفَهُ عَمُومُ الصَّحَابَةِ ، فَلَمَّا رَوَى عَنِ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ ذَكَرْنَا مِنْ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ لَا وَضُوءَ فِيهِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَوْقِيفٌ لَهُمْ عَلَيْهِ ، وَعُلِّمَ أَنَّهُ لَا وَضُوءَ فِيهِ (89) .

7- اللمس وإن كان حقيقة المس باليد فإنه لما كان مضافا إلى النساء وجب أن يكون المراد به الوطء ، كما أن الوطء حقيقة المشى بالأقدام ، فإذا أضيف إلى النساء لم يعقل منه غير الجماع ، ونظيره في القرآن قوله **تُحِبُّونَ الذَّكْرَ وَالْأُنثَىٰ وَالْأُنثَىٰ كَالْذَّكْرِ** (90) يعني : من قبل أن تجامعوهن (91) .

القول الثاني:- وهو ما ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن لمس المرأة بدون حائل ينقض الوضوء ، وذهب الحنابلة إلى أن مس المحارم ينقض الوضوء ، ولكن الشافعية قالوا : " أَنَّ لِمَسِّ الْمَحَارِمِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ " ، وهو الرواية الثانية لمالك ، والليث ، وإسحاق ، ورواية عن الشعبي ، والنخعي ، وربيعة ، والثوري : " أَنَّ اللمس ينقض الوضوء. (92)

— وقال ربيعة ومالك: "إن لمس بشهوة انتقض الوضوء ولو فوق حائل رقيق ، وبه ما قال الأوزاعي : " إذا لمس بأعضاء الوضوء انتقض ، وروى عنه أنه لا ينتقض إلا باللمس باليد"(93).

— وهو ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وزيد بن أسلم ، ومكحول ، وعطاء ، والسائب ، والزهري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري(94) ، وربيعه ، وعلى ابن أبي طالب ، وأبو بكر الحري ، وذهب عبيدة السلماني ، وعبيدة الضبي ، وعطاء ، وطاووس أنه : ينتقض وضوءهما معا لا شترآك الألامس والملموس في ابتغاء اللذة(95) ، ووافق الشافعي ابن حزم الظاهري حيث قال : "لمس المرأة ناقض للوضوء مطلقاً"(96).

. وقد استدلوأ بالآتي :-

1- القراءة المتواترة : **چي ي بچ** وحقيقة اللمس ملاقة البشرتين ، قال تعالى مُحبراً عن الجرن أَنهم قالوا : **چگ س ن ط ... چ**(97)، قال ابن ذرید: " اللمس باليد ليعرف مس الشئ" ، فاللمس حقيقة باليد واستعماله مجازاً بمعنى الجماع ، وحمل اللفظ على الحقيقة أولى من حمله على المجاز(98).

2- قوله تعالى : **چي ي بچ** عطف اللمس على المجيء من الغائط : **چو و و و و و** و **و** **و** فقد رتب عليها الأمر بالتميم عند فقد الماء، فدل على أَنه حدث كالمجئ من الغائط ، وليس المراد من اللمس ههنا في الآية الجماع ؛ لأنه خلاف الظاهر إذ اللمس يختص بالجماع(99) لقوله تعالى: **چو و و و و ... چ**.

1- ماروى عن رسول الله في حديث ماعز وهو أفصح البغاء ، وأعلمهم بلغة العرب ، قال : "لعلك لامست"(100) .

2- عن عمر - رضي الله عنه- قال : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : "القبله من المس فتوضأ منها"(101) .

القول الثالث:- وهو قول الإمام مالك ، وهي الرواية الثانية عند الحنابلة ، وبهذا قال علقمة و الحكم وحماد والليث والنخعي والثوري وإسحاق ، حيث قالوا : " بأنّ الوضوء يجب لقصد اللذة دون وجودها ، فمن قصد اللذة بلمسه فقد وجب عليه الوضوء التّدّ بذلك أم لم يلتد" (102) ، واستدلّوا بالآتي:-

1- حديث تقبيل النبي عليه السلام لفاطمة بعدما قدم من السفر (104)، فالرجل يمكن أن يقبل امرأته برّاً بها وإكراماً لها ورحمةً.

2- أن النبي كان يمس زوجته في الصلاة ، ولو كان ذلك ناقضاً للوضوء لما فعله ، قالت عائشة كان رسول الله يُصلي وإني لمعتضةٌ بين يديه اعتراضَ الجنابة ، فإذا أراد أن يسجد غمّزني فقبضتُ رجلي (105) .

3- أن قوله تعالى: **چ . ے ے چ** أفاد : الجماع ، وأن قوله: **چ ڈ ڈ و و چ** أفاد : الحدث ، وأن قوله: **چ ڈ ڈ ی چ** أفاد : اللمس والقبل ؛ فصارت ثلاث جمل لثلاثة أحكام ، وهذا غاية من العلم والإعلام ، ولو كان المراد باللمس الجماع لكان تكراراً ، وكلام الحكيم يتنزّه عنه (106).

الرأى الرابع:- قال الأوزاعي: "إن كان اللمس باليد ينقض الطُّهر ، وإن كان بغير اليد لم ينقضه (107) لقوله تعالى: **چو و چ** (108) .

الرأى الرابع :- قبل أن أعرض للرأى الرابع فقد تبين لي ما يلي:-

1- أن القراتين أفادت كلّ واحدة منهما حكماً ، فمن أخذ بالقراءة بدون ألف : **چي مَسْتُمْ چ** حمل اللمس على الجماع ، ومن أخذ بالقراءة بالألف : **چي ی چ** حمل اللمس على اللمس باليد.

2- أنّ كلمة "اللمس" في اللغة مشتركة لفظي بين المس باليد والجماع ، قال ابن منظور: "مسَّ المرأة وماسَّها أتاها ، والمسيس جماع الرجل المرأة المساسة كناية عن المباضة" (109) .

لذلك يقول ابن عربي⁽¹¹⁰⁾: "وَحَقِيقَةُ النَّقْلِ أَنَّهُ كُلُّهُ سَوَاءٌ ، وَإِنَّ : ﴿ مَسْتَمٌّ ﴾ مُحْتَمَلٌ
لمعنيين جميعاً ؛ كقوله ﴿ ي ي ﴾ ولذلك لا يشترط لفعل الرجل شئ مع المرأة"⁽¹¹¹⁾.

الرأى الراجح :- هو رأى المالكية ومن وافقهم لأنهم سلكوا مسلكاً وسطاً فالحنفية تساهلوا
فجعلوا اللمس لا ينقض الوضوء مطلقاً ، والشافعية تشدّدوا فجعلوا اللمس مطلقاً ينقض
الوضوء ، قال القرطبي⁽¹¹²⁾ : " يلزم على مذهب الشافعي أن من ضربَ امرأته أن يتوضأ"⁽¹¹³⁾

وقال العيني: "وهذا لا يقوله أحد"⁽¹¹⁴⁾ ، إذ المقصود من الضرب الإغلاظ والتأديب ، أو
وجوب الفعل .

أما المالكية فإنهم نظروا إلى معنى المس ، وأنه يحتمل المعنيين معا غير أن ورود سنة النبي من
طرق صحيحة تدل على جواز اللمس بغير شهوة ، كما أن الشافعي نفسه في إحدى قوليهِ
راعى عدم وجود الشهوة ؛ فقال بعدم نقض الوضوء من لمس ذوات المحارم لأن اللذة في هذه
الحالة عنده غير معتبرة⁽¹¹⁵⁾.

أما الحنفية الذين قالوا بأنه غير ناقض للوضوء مطلقاً فهذا لا يليق بإنسان مُقبلٌ على ربه في
الصلاة ، فلا بُدَّ أن يهئ نفسه ، ولا يكون ذلك إلا بترك الشهوة . وأولى الأقوال الأخذ بمعنى
الملامسة على أنه الجماع ، وهذا أيضاً رأى الإمام جرير الطبري لصحة الخبر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم لأنه قبل بعض نساءه ولم يتوضأ⁽¹¹⁶⁾ ، والمفهوم أن يكون ذلك بغير
اشتهاء ، فإن سلم رجل على امرأة أثارت الملامسة البدوية فيه شهوة فعليه الوضوء من
جديد ؛ والله أعلم .

الخاتمة والمقترحات

وقد ظهر لى بعض النتائج المنشورة فى ثنايا البحث أشير هنا إلى بعض منها ، وإلى ما أراه من
توصياتٍ للباحثين والمهتمين بالدراسات القرآنية :-

1— أن كتب التفاسير ومعاني القرآن الكريم وإعرايه فيها أرض خصبة وميدان رحب لدراسة
القراءات وتوجيهاتها ، ومناهج المفسرين من تناولها

2- كتب التفسير تذكر القراءات إما من غير عزو لأحد من القراء وإما معزوة لقارئ ما ، لكن ينبغي ألا يعتمد عليها في توثيق القراءات المتواترة لكثرة الخطأ في عزوها ، وإنما يرجع لكتب القراءات المعتمدة.

3 — عدالة أئمة القراءة ووثافتهم وقوتهم في العربية بما لا يدع مجالاً للطعن في فقههم ، ومنهم الإمام حمزة رحمه الله فجلالة وقدر الإمام حمزة ومكانته بين علماء القراءات يظهر ذلك جلياً من كثرة شيوخه وتلاميذه.

4- أن ما ورد عن بعض النحاة من إنكاره قراءة حمزة لا مطعن فيه ، بل هي قراءات متواترة ، ولغات صحيحة عند غير المنكرين ، وإن كانت لا توافق قواعدهم التي قعدوها ، فهي حجة تُبنى عليها القواعد ولا تفتقر هي إليها ، قال السيوطي : " فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الإحتجاج به في العربية ، سواء كان متواتراً ، أو آحاداً ، أم شاذاً(117) .

وقال الصَّفَّاقُسى(118) : " القراءة لاتتبع العربية بل العربية تتبع القراءة ؛ لأَنَّها مسْمُوعة من أفصح العرب بإجماع وهونئنا - صلى الله عليه وسلم - ، ومن أصحابه ومن بعدهم ، إلى أن فسدت الألسن بكثرة المولدين وهم أيضا من أفصح العرب(119).

5- يجب العناية الشديدة بعلم توجيه القراءات فإنَّه مازال مفتقرا للعديد والمزيد من الدراسات والأبحاث العملية .

8 — معرفة القراءات وأثرها في التفسير من العلوم المهمة لمن أراد أن يُفسِّر كلام الله تعالى ، أو يُصدر حكماً فقهياً في مسألة معينة.

9 — ابتلاء الله لعباده ، حتى يميز الخبيث من الطيب ، وصادق الإيمان من المنافق ، فإنَّ من يُحاول التشكيك في القرآن وإظهار تعارض آياته فلا شك في نفاقه وإلحاده.

10 . البحث في علم القراءات وأثره في التفسير يُوجب على الباحث تحصيل علوم شرعية كثيرة منها الحديث والفقه واللغة و النحو وغيرها ، وذلك لإستعمالها في الربط بين تلك العلوم.

11 - البحث في علم القراءات وأثرها في التفسير والأحكام الفقهية يُوجب المزيد من الجهد والمثقة للربط بين تلك العلوم مما يحصل معه المزيد من الثواب.

12- كما أنصح الباحثين في مجال الدراسات الشرعية واللغوية ، بالإستفادة من القراءات في أبحاثهم ، فإنها تُعطي الدراسة أبحاثاً وأفاقاً علمية ، تُساعد بإذن الله على بلوغ الحق والصواب ، الذى هو بغية كل طالب.

13. أقترح على قسم الدراسات الإسلامية بالكلية أن يواصل اهتمامه بنشر الكتب التى توضّح للمسلمين - وخاصة طلبة العلم - ، أهمية علم القراءات وتبين لهم حقيقة هذا العلم وأصوله ، كذلك حث طلبة الدراسات العليا بإعادة تحقيق بعض كتب القراءات التى حققها المستشرقون الذين لا يُتقن بتحقيقاته غالباً لقلّة أمانتهم العلمية ، وعدم تعمقهم بالعربية ، ووقوعهم فى تصحيفات وأخطاء منكّرة ، كما لا يُتقن بعزومهم إلى ما يعزّون إليه ، لقلّة فهمهم كلام العرب ، ولتعمّد بعضهم التشويه والكذب و التحريف.

الهوامش

(1) هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصارى الخزرجى المالكي ، أبو عبد الله القرطبي، إمام علامة متفنن ، متبحر في العلم ، له تصانيف مُفيدة تدل على كثرة اطلاعه ووفور فضله ، (ت: 671هـ) ، "طبقات المفسرين ، للدواودى ، ج2 ، ص65.

(2) أبو حنيفة : هو : الثّعمان بن ثابت ، إمام الحنفية ، وأحد الأئمة الأربعة ، توفى سنة : (151هـ) ، " سير أعلام النبلاء" ، الذهبي ، ج6، ص390 : 403.

(3) هو : حمزة بن حبيب بن عمارة بن عمارة الرّياتى التميمي الكوفي ، (80-160هـ) ، أحد أصحاب القراءات السبعة ، "غاية النهاية" ، ابن الجزرى ، ج1 ، ص261 : 263.

(4) "معجم الأدباء" ، ياقوت الحموى ، ج10 ، ص292.

(5) هو الإمام : سليمان بن مهران الأعمش ، أبو مُحَمَّد الأَسدى الكوفي ، الحافظ المقرئ الورع ، أصله من بلاد الرى ، ومنشأه ووفاته بالكوفة ، كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض ، تُوفى سنة : (140هـ) ، الأعلام ، الزركلى ، ج3 ، ص135.

- (6) عاصم هو : عاصم بن مبدلة ، أبي النُّجود ، الإمام الكبير مُقرئ العصر ، أحد القُرَّاء السبعة ، من أشهر رواته حفص ، توفى : (180هـ) ، وشعبة ، توفى : (194هـ) ، ، مات سنة : (127هـ) ، " سير أعلام النبلاء " ، الذهبي ، ج5 ، ص256 : 261؛ عبد الرَّحمن السلمى هو: التابعى الجليل عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصارى المدنى الكوفى ، توفى سنة (83هـ) ، " سير أعلام النبلاء " ، الذهبي ، ج4 ، ص262 .
- (7) والإمام مالك هو : مالك بن انس بن مالك الأصبُحى الحميرى ، أبو عبد الله ، إمام دار الهجرة ، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه تُنسب المالكية ، مولده ووفاته بالمدينة المنورة ، كان صلوا في دينه بعيداً عن الأمراء و الملوك ، صَنَّف الموطأ ، وله رسالة في الوعظ والإرشاد ، وكتاب في المسائل ، الأعلام ، الزركلى ، ج5، ص 257 : 258 .
- (8) هو: نافع بن عبد الرحمن الليثى ، أحد القُرَّاء السَّبعة ، أصله من أصبهان ، إمام دار الهجرة ، قرأ على سبعين من التَّابعين ، توفى سنة (169هـ) ، "غاية النهاية" ، الجزرى ، ج2 ، ص330 .
- (9) هو : يزيد بن القعقاع ، أبو جعفر المخزومى المدنى ، أحد القُرَّاء العشرة ، تابعى مشهور ، كبير القدر ، كان إمام أهل المدينة في القراءة ، توفى سنة (23هـ) ، "غاية النهاية" ، ابن الجزرى ، ج1 ، ص283 ، 285 .
- (10) "غاية النهاية" ، ابن الجزرى ، ج2 ، ص342 .
- (11) الشافعى هو : الإمام القرشى المطلبى ، محمد بن إدريس الشافعى الفقيه المعروف ، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه نسبة الشافعية كافة ، ولد في غزوة (بفلسطين) ، وُحِّلَ منها إلى مكة وهو ابن سنتين ، له نصانيف كثيرة أشهرها : كتاب الأم ، طُبِعَ في سبع مجلدات ، تُوفى في مصر - رحمه الله - سنة : (204هـ) ، "الأعلام" ، الزركلى ، ج6، ص26 .
- (12) هو : أحمد بن محمد بن حنبل ، أبو عبد الله الشَّيبانى ، إمام المذهب الحنبلى ، ولد ببغداد ، وهو صاحب المسند ، وله تصانيف كثيرة ، توفى سنة : (241هـ) ، "غاية النهاية" ، ابن الجزرى ج1 ، ص111 ، 112 ، "لطائفُ الإشارات لفنونِ القراءات" ، شهاب الدين القسطلانى المصرى ، ج1 ، ص94 .
- (13) هو: أبى بكر شعبة بن عياش بن سالم الأسدى مولاهم ، أحد الأئمة الأعلام ، قرأ القرآن على عاصم ثلاث مرَّات ، توفى سنة (193هـ) ، " غاية النهاية" ، ابن الجزرى ، ج1 ، ص325 .
- (14) هو: أبو عمرو ، أو زيَّان بن العلاء ، التميمى المازنى ، البصرى ، أحد القُرَّاء السَّبعة ، إمام القراءة في البصرة ، ليس في القُرَّاء أكثر شُيُوخاً منه ، تُوفى بالكوفة سنة (154هـ) ، "غاية النهاية" ، ابن الجزرى ، ج1 ، ص288 .
- (15) هو : العلامة الحافظ القاضى ، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العرى الأندلسى الإشبلى المالكى ، له عدد من التصانيف منها : "أحكام القرآن" ، و"الناسخ والمنسوخ" ، و"عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذى" ، وغيرها ، توفى سنة : (543هـ) ، "وفيات الأعيان" ، ابن خلكان ، ج4 ، ص196 .
- (16) "أحكام القرآن" ، ابن عربى ، ج1 ، ص196 .
- (17) هو : تقى الدين ، أبو العباس ، شيخ الإسلام ، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السَّلام الحَرَّانِى الحنبلى ، الإمام المجتهد ، كان رحمه الله آية في جميع العلوم والفنون ، توفى سنة : (728هـ) ، "شذرات الذهب" ، ابن العماد الحنبلى ، ج8 ، ص142 .
- (18) "مجموع فتاوى شيخ الإسلام" ، ابن تيمية ، ج13 ، ص404 .
- (19) نفس المرجع ص393 ، 394 .
- (20) "سورة البقرة" ، الآية : ٢٢٢ .

(21) قرأ حمزة والكسائي وشعبه : **جِيْطَهْرُنْ** بالتشديد ، وقرأ حفص والباقون: **جِيْطَهْرُنْ** مخففة ، "السبعة" ، لابن مجاهد ، ص 182 ؛ "التيسير" ، لأبي عمرو الداني ، ص 80 ، ج 2 ، ص 141

(22) "كتاب المجموع" شرح المهذب للشيرازي ، للإمام : أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي ، ج 2 ، ص 397 ، 398 .

(23) هو : التابعي الجليل المفسر المحدث الفقيه أبو عمرو هو عامر بن حسيل الشعبي يضرب المثل بحفظه ، ولد ونشأ ومات بالكوفة ، اتصل بعبد الملك بن مروان فكان نديمه وسميه ، ورسوله إلى ملك الروم ، وكان من رجال الحديث الثقات ، توفي سنة : (103هـ) ، "سير أعلام النبلاء" ، الذهبي ، ج 4 ، ص 294 : 318 .

(24) "الحجّة" ، أبي علي الفارسي ، ج 2 ، ص 323 .

(25) "الموضح" ، ابن أبي مرزوق ، ج 1 ، ص 326 ؛ "الحجّة" ، أبي علي الفارسي ، ج 2 ، ص 323 .

(26) "معاني القرآن" ، الفراء ، ج 1 ، ص 143 ؛ "البحر المحيط" ، ج 2 ، ص 168 ، والفراء هو : الحافظ أبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفراء ، كان أربع الكوفيين ، وأعلمهم باللّحن واللغة والفنون والأدب ، وسبب إطلاق عليه لقب الفراء ؛ لأنه كان من غزارة علمه ، وطلاقة لسانه ، يفرى الكلام فرياً ، فلا يتلعثم فيه ، ولا يتتعتع ولا يتلکّؤ ، ومعنى يفرى الكلام : يقطّعه ، (لسان العرب ، 254) ، له مؤلفات كثيرة منها : "آلة الكتابة" ، "الجمع والتنبيه" ، وكتاب "فعل و أفعل" ، تُوفّي بطريق مكة سنة 207هـ) ، "الأنساب" ، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد التميمي السّمعاني ، (ت: 562هـ) ، ج 10 ، ص 156 ، ،

(27) هو : الإمام الحافظ الحجة أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المحدث المفسر المؤرخ المقرئ الفقيه ، له عدة مؤلفات منها: "تاريخ الرسل والملوك" ، و "تفسيره" : "جامع البيان" ، الذي جمع فيه نيف وعشرون قراءة ، توفي -رحمه الله- سنة : (310هـ) ، "غاية النهاية" ، ابن الجزري ، ج 2 ، ص 107 .

(28) "جامع البيان" ، الطبري ، ج 2 ، ص 385 ؛ "الجامع لأحكام القرآن" ، القرطبي ، ج 2 ، ص 234 .

(29) "سورة المائدة" ، الآية : ٦ .

(30) هو يعقوب بن إسحاق ، أبو يوسف بن السكيت ، كان عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة و الشعر ، زاوية ثقة ، أخذ عن البصريين والكوفيين ، كالفراء وأبي عمرو بن الشيباني والأثرم وابن الأعرابي ، وله تصانيف كثيرة في النحو والشعر وتفسير دواوين العرب ، زاد فيها على من تقدمه ، وكان معلماً للصبيان ببغداد ، ثم أدب أولاد المتوكل . "بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة" ، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال الشيبوطي ، ج 2 ، ص 349 .

(31) البيت ليعقوب الحضرمي في ديوانه ص 52 .

(32) "سورة البقرة" ، جزء من الآية : ٢٥ .

(33) "الحجّة" ، الفارسي ، ج 2 ، ص 148 ، 149 .

(34) هو : الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان ، وكنيته أبو عبد الله النحوي اللغوي ، نشأ في همدان (بلدة في العراق) ، ثم وفد إلى بغداد سنة : (314هـ) ، ليتلقى عن شيوخها ، ويأخذ من أعلامها . أخذ القراءة عرضاً على ابن مجاهد وابن الأنباري ، وأخذ بقية العلوم عن كثير من علماء بغداد وغيرها ، ومن مؤلفاته : "الحجة" ، و "مختصر في شواذ القرآن" ، وغيرها ، توفي سنة : (370هـ) ، "الأعلام" ، الزركلي ، ج 2 ، ص 231 .

(35) "الحجّة" ، ابن خالويه ، ص 96 .

- (36) هو: الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري ، نظام الدين ، مُفسِّر له اشتغال بالحكمة والرياضيات ، التفسير ألفه سنة(828هـ) ، له مؤلفات منها: "لباب التَّأويل" ، "شرح الشَّافية" في الفقه المالكي ، "أوقافُ القرآن" ، توفي بعد سنة: (850هـ) ، "الأعلام" ، للزركلي ، ج 2 ، ص 216.
- (37) "غرائب القرآن" ، نظام الدين النيسابوري ، ج 1 ، ص 540 .
- (38)"بداية المجتهد ونهاية المقتصد" ، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد ، ج 1 ، ص 116
- (39)"المجموع" ، النووي ، ج 2 ، ص 397 .
- (40)"المغني" ، ابن قدامة ، ج 1 ، ص 387 .
- (41) هو : زُفر بن الهذيل بن قيس العنبري ، من تميم ، أبو هذيل فقيه كبير ، من أصحاب الإمام أبي حنيفة ، أصله من أصبهان ، أقام بالبصرة ، ووُئِي قضاءها ، توفي سنة 158هـ ، "سير أعلام النبلاء" ، الذهبي ، ج 8 ، ص 38-41؛ "الأعلام" ، الزركلي ، ج 3 ، ص 45.
- (42)"البنائية شرح الهداية" ، بدر العيني الحنفي ، ج 1 ، ص 653
- (43)هو:أبو بكر ، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، شيخ الحرم ، روى عن محمد بن ميمون والربيع بن سليمان ، وكان مجتهداً لا يقلد أحداً ، وله تأليف حسان كـ"الإشراف" ، و"الأوسط" ، مات سنة (318هـ) ، "سير أعلام النبلاء" ، الذهبي ، ج 14 ، ص 490.
- (44) هو: ربيعة بن فُرخ التيمي بالولاء ، المدني ، أبو عثمان ، إمام حافظ ، فقيه ، مُجتهد ، كان بصيراً بالرأى ، وأصحاب الرأى عند أهل الحديث ، هم أصحاب القياس ، لأنهم يقولون برأيهم فيما لم يجدوا فيه حديثاً أو أثراً ، فلقب ربيعة الرأى ، وكان من الأجواد ، أنفق على إخوانه أربعين ألف دينار ، وكان صاحب الفتوى بالمدينة ، وبه تفقه الإمام مالك ، تؤيِّق بالهاشمية من أرض الأنبار ، سنة : (136هـ) ، "الأعلام" ، للزركلي ، ج 3 ، ص 17.
- (45) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، مولى لقيس ، ويكنى أبو الحارث ، وكان إمام مصر في زمانه ، وروى القراءة عن نافع كما روى أبو ثعلبة وغيرهما ، وكان إماماً في الحديث والفقه ، والعربية ، ومات سنة : (175هـ) ، "غاية النهاية" ، ابن الجزري ، ج 2 ، ص 34.
- (46)"جامع البيان" ، الطبري ، ج 2 ، ص 389.
- (47)"المغني" ، ابن قدامة ، ج 1 ، ص 387.
- (48) هو: مُحمد بن أحمد بن محمد ، أبو عمر بن قُدامة ، الجَماعيلي الأصل ، الدمشقي الدار ، فقيه حنبلي ، خرَّج له الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي أربعين حديثاً ، صنف ما يزيد على سبعين كتاباً منها : "المحرر في الحديث" ، "فضائل الشَّام" ، توفي بدمشق سنة : 744 هـ ، "الأعلام" ، للزركلي ، ج 5 ، ص 326.
- (49) نفس المرجع السابق.
- (50)"بداية المجتهد" ، ابن رشد ، ج 1 ، ص 116 .
- (51) "سورة النساء" ، جزء من الآية: ٦ .
- (52)"بداية المجتهد" ، ابن رشد ، ج 1 ، ص 116 ؛ "المغني" ، ابن قدامة ، ج 1 ، ص 338.
- (53)هو: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين ، المعروف ببدر العيني الحنفي ، مؤرخ علامة ، من كبار المحدثين ، أصله من حلب ومولده في عينتاب وإليها نسبته ، أقام مدة في حلب ومصر ودمشق والقدس ، ولى في القاهرة الحسبة

- وقضاء الحنفية ، وتقرب من الملك المؤيد حتى عُذَّ من أخصائه ، وكان يُكرمه ويقدمه ، ثم صُرف عن وظائفه ، وعكف على التدريس والتصنيف ، إلى أن تُوفِّي بالقاهرة سنة :588هـ ، له عدة تصانيف منها: "عمدة القارى في شرح البخارى" ، و"البنية في شرح الهداية" في الفقه الحنفى ، وغيرها كثير ، "الأعلام" ، الزركلى ، ج7 ، ص262.
- (54)"البنية" ، العيني ، ج1 ، ص653 .
- (55)هو : الإمام على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، أبو محمد ، عالم الأندلس في عصره ، وأحد الأئمة ، كان في الأندلس خلق كثير ينتسبون إلى مذهبه ، وانتقد كثيراً من العلماء ، له تصانيف عدة منها : "الإحكام في أصول الأحكام" ، و"جبهة الأنساب" ، و"الناسخ والمنسوخ" ، توفي سنة:(456هـ) ، "سير أعلام النبلاء" ، الذهبي ، ج18 ، ص184 :212.
- (56)"المخلى" ، أبي محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم ، ج2 ، ص171 ، 172 .
- (57)"لفقه على المذاهب الأربعة" ، عبد الرحمن بن محمد بن عوض الجزيري ، ج1 ، ص124.
- (58)"سورة النساء" ، الآية : ٤٣ .
- (59)قرأ حمزة والكسائي : **چي مَسْتُمْ بِچي** بدون ألف بعد اللام ، وفي سورة المائدة الآية:6 مثله ، وقرأ حفص والباقون : **چي ي بِچي** بألف بعد اللام ، وفي سورة المائدة ، الآية : 6 مثله ، "السبعة" ، ابن مجاهد ، ص334 ؛ "التيسير" ، أبي عمرو الداني ، ص96.
- (60) "الحجَّة" ، لابن خالويه ، ص124 .
- (61)"سورة الجن" ، جزء من الآية : ٨ .
- (62)"الحجَّة" ، الفارسي ، ج2 ، ص368.
- (63) وهولطفيل العنوي في ديوانه ، ص38 ؛ "الكتاب" ، سيبويه ، ج1 ، ص296.
- (64) "الحجَّة" ، الفارسي ، ج2 ، ص368.
- (65)"الحجَّة" ، لابن خالويه ، ص124 .
- (66)"سورة الأحزاب" ، جزء من الآية : 49 .
- (67)"الحجَّة" ، لابن خالويه ، ص124 ؛ "الحجَّة" ، الفارسي ، ج2 ، ص368.
- (68)"سورة الأنعام" ، جزء من الآية : ٧ .
- (69)"الحجَّة" ، الفارسي ، ج2 ، ص368.
- (70) البيت للأعشى في ديوانه ص35 ، لخالد بن زهير الهدلي في شرح أشعار الهذليين ، ص221.
- (71) "الحجَّة" ، الفارسي ، ج2 ، ص368 ؛ "الحجَّة" ، لابن خالويه ، ص124 .
- (72)"الأم" ، الشافعي ، ج1 ، ص25 ؛ "المجموع" ، النووي ، ج1 ، ص23 وما بعدها.
- (73)"سورة البقرة" ، الآية : ٢٣٧ .
- (74)"سورة المجادلة" ، الآية : ٣ .
- (75)"الجامع لأحكام القرآن" ، القرطبي ، ج6 ، ص62.
- (76)هو : محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهرى الهروى الشافعي ، أبو منصور ، أديب لغوى مُفسر فقيه ، توفي سنة :370هـ) ، "سير أعلام النبلاء" ، الذهبي ، ج16 ، ص315.

- (77) "معاني القراءات" ، أبي منصور الأزهري ، ص 133 .
- (78) "بدائع الصنائع" ، الكاساني ، ج 1 ، ص 29 ، 30 .
- (79) "البنية" ، للعيني ، ج 2 ، ص 256 .
- (80) "أحكام القرآن" ، أبي بكر أحمد الرازي الجصاص ، ج 2 ، ص 207 ، "الجامع لأحكام القرآن" ، القرطبي ، ج 5 ، ص 145 ، "بدائع الصنائع" ، الكاساني ، ج 1 ، ص 29 ، 30 ؛ ومسروق هو : مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني المواعظي ، أبو عائشة ، تابعي ثقة ، من أهل اليمن ، كان أعلم بالفتيا من شريح ، وشريح أبصر منه بالقضاء ، توفي سنة : (63هـ) ، "الأعلام" ، الزركلي ، ج 7 ، ص 215 .
- (81) "أحكام القرآن" ، الجصاص ، ج 1 ، ص 523 ، 524 .
- (82) حديث حسن ، "سنن الترمذي" ، ج 2 ، كتاب الإستعاذة ، ص 683 .
- (83) حديث صحيح ، "صحيح مسلم" ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ج 2 ، ص 35 .
- (84) حديث حسن "سنن الترمذي" ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ج 1 ، ص 683 .
- (85) إسناده صحيح ، أخرجه النسائي ، كتاب الطهارة ، ج 1 ، ص 101 .
- (86) "المجموع" ، النووي ج 21 ، ص 36 ؛ "المغني" ، لابن قدامة ، ج 1 ، ص 202 .
- (87) "الجامع لأحكام القرآن" ، القرطبي ، ج 6 ، ص 62 .
- (88) "حديث صحيح" ، أخرجه الطبري ، ج 9 ، ص 581 .
- (89) "أحكام القرآن" ، أبي بكر أحمد الرازي الجصاص ، ج 2 ، ص 207 .
- (90) "أثر اختلاف القراءات القرآنية في استنبط الأحكام الفقهية ، د. عزت شحاته كرار ، ص 56 .
- (91) "سورة البقرة" ، جزء من الآية : ٢٣٧ .
- (92) "الحجة" ، الفارسي ، ج 2 ، ص 368 .
- (93) "المجموع" ، النووي ، ج 21 ، ص 36 ؛ "المغني" ، لابن قدامة ، ج 1 ، ص 202 ؛ "البنية" ، للعيني ، ج 1 ، ص 506 ، 511 ؛ "الفقه على المذاهب الأربعة" ، إبراهيم الجزيري ، ج 2 ، ص 312 .
- (94) "المجموع" ، النووي ، ج 21 ، ص 36 .
- (95) "المغني" ، لابن قدامة ، ج 1 ، ص 252 .
- (96) هو : يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري النجاري ، أبو سعيد قاضي ، من أكابر أهل الحديث ، من أهل المدينة ، توفي عام : (143هـ) ، "الأعلام" ، الزركلي ، ج 8 ، ص 147 .
- (97) "المحلى" ، ابن حزم ، ج 1 ، ص 144 .
- (98) "سورة الجن" ، جزء من الآية : ٨ .
- (99) "لسان العرب" ، ابن منظور ، ج 9 ، ص 342 ، مادة : لمس .
- (100) "المغني" ، لابن قدامة ، ج 1 ، ص 258 .
- (101) "المهتدرك على الصّحّيحين" ، أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، (ت : 405هـ) كتاب الحدود ، ج 4 ، ص 360 .

- (102) "السُّنَنُ الكُبْرَى (الكبرى)" ، أحمد بن الحسين البيهقي ، (ت 458هـ) ، وفي ذيله الجوهر النقي ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، الهند ، 1433هـ ، حديث صحيح ، كتاب الحدود ، باب ادراؤا الحدود ما استطعتم ، ج 1 ، ص 124.
- (103) "المغني" ، لابن قدامة ، ج 1 ، ص 258 ، "الجامع لأحكام القرآن" ، القرطبي ، ج 6 ، ص 62.
- (104) "الحجَّة" ، الفارسي ، ج 2 ، ص 368
- (105) "صحيح البخارى" ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة على الفراش ، ج 2 ، ص 122 .
- (106) "أحكام القرآن" ، ابن عربى ، ج 2 ، ص 564 .
- (107) "الجامع لأحكام القرآن" ، القرطبي ، ج 6 ، ص 62.
- (108) "سورة الأنعام" ، الآية : 7 .
- (109) "البنابة" ، للعبني ، ج 1 ، ص 506 ، 511 .
- (110) ابن عربى هو : العلامة الحافظ القاضى ، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العربى الأندلسى الإشبيلية المالكي ، له عدد من التصانيف منها: "أحكام القرآن" و"الناسخ والمنسوخ" ، و"عارضه الأهودى شرح سنن الترمذى" ، توفى: (543هـ) ، "سير أعلام النبلاء" ، الذهبي ، ج 20 ، ص 197 .
- (111) أحكام القرآن " ، ابن عربى ، ج 2 ، ص 564 .
- (112) والقرطبي هو : الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصارى الخزرجى الأندلسى القرطبي ، المفسر المحدث الفقيه المالكي ، صاحب التصانيف ، مصنف التفسير المشهور: "الجامع لأحكام القرآن" ، وله : "التذكار فى فضل الأذكار" ، توفى بمصر سنة : (671هـ) ، "شذرات الذهب" ، لابن عماد الحنبلى ، ج 7 ، ص 584.
- (113) "الجامع لأحكام القرآن" ، القرطبي ، ج 6 ، ص 62.
- (114) "أحكام القرآن" ، ابن عربى ، ج 2 ، ص 564 ؛ "الأم" ، الشافعي ، ج 1 ، ص 25.
- (115) "جامع البيان" ، الطبرى ، ج 2 ، ص 453 .
- (116) "الإتقان فى علوم القرآن" ، السيوطى ، ج 1 ، ص 212.
- (117) هو : أبو الحسن على النورى الصفاقسى ، صنف كتاب : "غيثُ النفع فى القراءات السبع" ، وهو عمدة الطلاب والمقرئين ، وما جاء بعده فعالة عليه ، ومرده إليه ، وله كتاب : "تنبيه الغافلين وإرشادُ الجاهلين عمَّا يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم كتاب الله المبين" ، وهو عمدة الطلاب والمقرئين فى فن التجويد ، توفى سنة : (1117هـ) ، "هداية القاري إلى تجويد كلام الباري" (ملحق الأعلام) ، عبد الفتاح السيد عجمى المرصفى ، ص 697.
- (118) "غيث النَّفْع" ، لعلى النورى الصفاقسى ، ج 1 ، ص 420.
- (119) "الجامع لأحكام القرآن" ، القرطبي ، ج 2 ، ص 547.

أهم المراجع

1. "أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية" ، د. عبد الله بن برجس آل ظفر الدوسري ، طبع دار الهدى النبوي ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى 1426 هـ ، 2006.
2. "أثر القراءات القرآنية في استنباط الأحكام الفقهية" ، الدكتور : عزت شحاتة كرار ، طبع مؤسسة المختار ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ، 1427 هـ ، 2006 م .
3. "أحكام القرآن" ، أبي بكر أحمد الرازي الجصاص (ت: 270 هـ) ، مراجعة : صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، طبع سنة 1993 م .
4. "أحكام القرآن" ، أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (ت: 543 هـ) ، تحقيق : محمد بن علي البجاوي ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، طبع سنة : 1392 هـ .
5. "البحر المحيط" ، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الشهير " بأبي حيّان الأندلسي الغرنامي " ت (745 هـ —) تحقيق د : عبد الرازق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1423 هـ .
- 6- "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة" ، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي (ت : 911 هـ —) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، طبع سنة 1399 هـ .
7. " النّهاية في مُجَرّدِ الفقهِ والفتاوى " ، محمد بن الحسن الطُوسِي (ت: 460 هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1400 هـ ، 1980 م .
8. "إرشاد المرید إلى مقصودِ القصیدِ في القراءات السَّبْع" ، لفضيلة الشيخ : علي محمد الضَّبَاع (ت: 1376 هـ) ، اعتنى به الشيخ : جمال الدين محمد شرف ، الأستاذ : عبد الله علوان ، دارالصّحابة للتراث بطنطا ، مصر ، طبع 1427 هـ ، 2006 م .
9. "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع" ، علاء الدين أبي بكر مسعود الكاساني (ت : 587 هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1989 م .

- 10 — "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" ، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشيد (ت: 595هـ) ، طبع دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة التاسعة 1409هـ.
- 11- البناية شرح الهداية" ، تأليف : محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين ، المعروف ببدر العيني الحنفي المتوفى سنة : 588هـ — ، تحقيق: أيمن صالح شعبان ، دارالكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1420 هـ ، 2000م.
- 12 — "تفسير القرآن العظيم" للإمام الحافظ: أبي الفداء إسماعيل عماد الدين بن عمرو بن كثير، القرشي ، البُصروي ، الشافعي ، (ت: 774هـ) ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، دار بن حزم ، القاهرة مصر ، الطبعة الأولى ، 1429هـ.
- 13 — "تلخيص الحبير في تخریج أحاديث الرافي الكبير" ، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ) ، عنى بتصحيحه وعلق عليه : السيد عبد الله عاظم اليماني ، طبع دارالمعرفة ، بيروت ، لبنان ، طبع عام 1409هـ.
- 14 — "التيسير في القراءات السبع" ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، (ت: 444هـ) عنى بتصحيحه : أوتويرتزل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1416هـ.
15. "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" ، أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، (ت : 330هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، طبعة 1408هـ.
- 16 — " الجامع الصَّحيح " ، للإمام: محمد بن عبد الله بن إسماعيل البخاري الجعفي ، (ت: 256هـ) ، تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا ، دار بن كثير واليمامة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية 1419 هـ .
- 17 — " الجامع الصَّحيح " ، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (ت: 262هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- 18 . "الجامع لأحكام القرآن" ، محمد بن أحمد القرطبي ، (ت : 671هـ) ، تصحيح أحمد عبد النعيم البردوني وزملائه ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ، الطبعة الثانية 1372هـ ، ج 2 ، ص 11

19. "الجامع لقراءة الإمام حمزة من الشَّاطِيبِ والطَّيْبَةِ أَصُولًا وَفَرشًا وَتَوْجِيهًا" ، وائل بن فتح الله بن محمد الحمدي ، طبع مكتب البيان المصري لصفِّ الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط 1422 هـ .
20. "السَّبْعَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ " الإمام : أبي بكر أحمد بن مُجَاهِد التَّمِيمِي البَغْدَادِي ، (ت:324هـ) ، تحقيق الدكتور: شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية 1980 م .
21. "سُبُل السَّلَام شرح بلوغ المرام من أدلَّة الأحكام " ، محمد بن إسماعيل الصَّنْعَانِي (ت : 1182هـ) ، تصحيح وتعليق : دكتور حسين بن قاسم بن محمد الحسيني ، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، السعودية ، طبع 1413 هـ
22. "سِرَاج الْقَارِئِ الْمُبْتَدِئِ وَتَذَكَارِ الْقَارِئِ الْمُنْتَهَى " ، أبي القاسم علي بن عثمان العذري (ابن القاصح) ، (ت : 801هـ) ، راجعه : محمد علي الضَّبَّاع ، بهامشه : غيث النفع ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الثالثة 1373 هـ ، 1954 م .
23. "سُنن أبي داوود" ، سُليمان بن الأشعث (ت:257هـ) ، دار الجليل ، بيروت ، لبنان ، طبع سنة 1408 هـ ، 1988 م .
24. "السُّننُ الْكُبْرَى (الكُبرى) " ، أحمد بن الحسين البيهقي ، (ت 458 هـ) ، وفي ذيله الجوهر النقي ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، الهند ، 1433 هـ .
25. "سير أعلام النبلاء" ، الإمام أبي عبد الله شمس الدِّين الذهبي (ت:748هـ) ، تحقيق وإشراف: شُعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الحادية عشر 1422 هـ .
26. "شذراتُ الدَّهَبِ" ، عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي (ت:1089هـ) تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط ، محمود الأرنؤوط ، دار بن كثير ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى 1406 هـ
27. "شَرَحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ" ، خويلد بن خالد بن محرَّت ، أبي دُوَيْبِ الْهَذَلِي ، (ت : 27 هـ) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط 2، 1424 هـ .

- 28 "شرح الشافية الكافية" ، العلامة : جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي (ت: 126هـ) ، تحقيق الدكتور : أحمد عبد المنعم هريدي ، دارالمأمون للتراث ، القاهرة ، 1419هـ .
- 29 "شرح صحيح مسلم" ، أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي الشافعي (ت : 676هـ) ، تحقيق لجنة من العلماء ، راجعه : خليل الميسى ، طبعة دار القلم ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية 1405هـ .
- 30 "صحيح البخارى" للإمام: محمد بن عبد الله بن إسماعيل البخارى الجعفي ،(ت:656هـ) ،تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا ، دار بن كثير واليماة ، بيروت ، لبنان .
- 31 "صحيح سنن أبي داود" ، محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة التربية لدول الخليج العربي ، الرياض ،السعودية ، طبع سنة 1409هـ ، 1989م .
- 32 "صحيح مسلم" ، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري،(ت:262)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان، ط 1 ، 1419هـ .
- 33 "الأعلام" ، أبا الغيث خير الدين الزركلي ، (ت : 1396هـ) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة عشر ، مايو 2002م ، بيروت ، لبنان .
- 34 "عون المعبود شرح سنن أبي داود" ، أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ، (ت : 1329 هـ) ، طبع دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى 1410هـ .
- 35 " غرائب القرآن و رغائب الفرقان" ، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (توفى بعد 850هـ) ، ضبط وتعليق : الشيخ زكريا عميرات ، الطبعة الأولى 1416هـ - 1996م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- 36 "فتح الباري بشرح صحيح البخارى" ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت : 258هـ)، قام على تحقيقه : سماحة الشيخ : عبد العزيز بن باز ، ومحمدفؤاد عبد الباقي ، ومحب الدين الخطيب ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، مصر ، طبع 1380هـ .

37. "الفقه على المذاهب الأربعة" ، تأليف : عبد الرحمن بن محمد بن عوض الجزيري ، (ت : 1360هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية 1424هـ ، 2002م .
38. "مجموع فتاوى شيخ الإسلام" ، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت:728هـ) ، جمع عبد الرحمن قاسم ، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، طبع سنة 1428هـ .
39. "المحصل في علم الأصول" ، فخر الدين الرَّازي ، (ت : 606هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1408هـ .
40. "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" ، أبي مُحَمَّد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، (ت:392هـ) ، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1423هـ .
41. "المحلى" ، أبي مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة : 456هـ ، تحقيق : أحمد محمد شاكر القاضي ، مطبعة النهضة ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى 1374هـ .
42. "مجموع فتاوى شيخ الإسلام" ، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت:728هـ) ، جمع عبد الرحمن قاسم ، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، طبع سنة 1428هـ .
43. "المحلى" ، أبي مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة : 456هـ ، تحقيق : أحمد محمد شاكر القاضي ، مطبعة النهضة ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى 1374هـ .
44. "المجموع" ، شرح المهذب للشيرازي ، للإمام : أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي (ت:676هـ) ، تحقيق محمد نجيب المطيعي ، مكتبة الإرشاد ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، 1325هـ
45. "معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار" ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، ت : (748 هـ) ، تحقيق : بشَّار عواد معروف ، وشُعيب الارنؤوط ، وصلاح مهدي عباس ، طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، 1404هـ ، 1984م .

46. "المعنى فى فقه الإمام أحمد بن حنبل الشَّيبانى" أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى، (ت:671هـ) ، تحقيق د. عبد الله عبد المحسن التركى ، ود . عبد الفتاح الحلوى، دار الفكر ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1405هـ.
47. " النّهاية فى مُجرّدِ الفقهِ والفتاوى " ، محمد بن الحسن الطُوسى (ت:460هـ) ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، لبنان، الطبعة الثانية ، 1400هـ ، 1980م.
48. "نيلُ الأوطارِ شرحُ مُنتقى الأخبار" ، محمد بن على بن محمد الشوكانى (ت:1250هـ) ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ، 1987م.